

## الديمقراطية التشاركية كآلية للتنمية في الجزائر بعد 2016- بين الواقع والقانون-

### Participatory democracy as a development mechanism in Algeria after 2016- between reality and law-



فاروق مبارك عزام *MEBAREKAZZEM Farouk*

جامعة قسنطينة 3، [farouk.mebarekazzem@univ-constantine3.dz](mailto:farouk.mebarekazzem@univ-constantine3.dz)

مخبر الدولة والسياسات العامة والاستراتيجيات الحكومية EPPSG

عبد اللطيف بوروي *BOUROUBI Abdellatif*

جامعة قسنطينة 3، [abdellatif.bouroubi@univ-constantine3.dz](mailto:abdellatif.bouroubi@univ-constantine3.dz)

مخبر الدولة والسياسات العامة والاستراتيجيات الحكومية EPPSG

تاريخ الإرسال: 2023/02/10 تاريخ القبول: 2023/05/31 تاريخ النشر: 2023/07/01

#### ملخص:

عرفت الجزائر محاولات بناء نظام سياسي وإداري ضمن الإطار الإيديولوجي للسلطة، بداية من النموذج الاشتراكي وصولاً إلى النموذج الليبرالي الذي تميز بالجدل حول مدى ملائمة الديمقراطية التمثيلية للتطورات الحاصلة في المجتمعات لا سيما قضايا التنمية وإشراك فواعل جديدة، وهو ما ساهم في طرح مقاربة ديمقراطية جديدة، تهدف هذه الورقة إلى تتبع فكرة الديمقراطية التشاركية وإطارها القانوني في الجزائر واليات تجسيدها لتحقيق التنمية والحكامة على مستوى الجماعات المحلية، ومدى تجسيد النصوص القانونية على أرض الواقع.

**الكلمات المفتاحية:** الديمقراطية التمثيلية؛ الديمقراطية التشاركية؛ التنمية؛ الجماعات المحلية.

#### Abstract:

Algeria has known legislative measures to build a political system, according socialist or liberal model, the year 2016 will be the station of Algeria's embodiment of participatory democracy. This paper aims to the mechanisms of development, especially the role of the informal actors.

**Keywords:** Participatory democracy; participatory budget; governance .

\* المؤلف المرسل: فاروق مبارك عزام، [farouk.mebarekazzem@univ-constantine3.dz](mailto:farouk.mebarekazzem@univ-constantine3.dz)

#### مقدمة:

إن دور الجماعات المحلية في الجزائر ذو علاقة بالنظام السياسي والفكر الأيديولوجي للدولة بالإضافة إلى المقاربة الفكرية والإدارية بخصوص التقسيم الإقليمي للبلاد والمرجعية القانونية المبنية على فكرة التركيز واللامركزية الإدارية في تحديد المهام والصلاحيات، وهو ما يمكن ملاحظته خلال الانتقال من النموذج الاشتراكي الذي انتهى بأحداث سياسية واجتماعية واقتصادية مزعجة إلى النموذج الليبرالي الذي ميزته هو الآخر تأثيرات العولمة وأزمة الديمقراطية التمثيلية في ظل جدل قائم بين ضرورة المحافظة على التمثيل الديمقراطي الحقيقي أو الانتقال إلى شكل جديد أكثر ملائمة وفعالية، وخلال هذه الفترة الزمنية عرفت البلاد عدة إصلاحات وتغييرات بخصوص تنظيم مهام الجماعات المحلية كفاعل رسمي مهمته تمثيل الدولة وتنفيذ السياسات العامة على المستوى المحلي من أجل تحقيق التنمية المطلوبة.

سيحاول الباحث من خلال هذه الدراسة تحديد وضبط التدابير الكفيلة باعتماد الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل دور الجماعات المحلية في الجزائر انطلاقاً من فرضية أن الديمقراطية التشاركية حل لأزمة الديمقراطية التمثيلية وآلية لتفعيل دور الجماعات المحلية وتحقيق التنمية المطلوبة معتمداً في تحليله على المنهج الوصفي، المنهج المقارن والمقاربة القانونية محاولاً الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف يساهم اعتماد الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي في تحقيق التنمية وإرساء قواعد الحكم الراشد؟

و انطلاقاً من الإشكالية ارتكزت الدراسة على المحاور التالية وهي:

- مفهوم الديمقراطية التشاركية.
- الديمقراطية التمثيلية والتشاركية: مقارنة بين الأسس والمبادئ.
- الديمقراطية التشاركية، الحكم الراشد والتنمية المحلية.
- الديمقراطية التشاركية في الجزائر من خلال منظومة النصوص القانونية والتطبيقية، والآليات الميدانية.

#### 01- مفهوم الديمقراطية التشاركية:

حتى يتمكن الباحث من الوصول إلى مفهوم شامل للديمقراطية التشاركية سيتناول في البداية بعض التعريفات والدلالات اللغوية لمصطلحي الديمقراطية والتشاركية حيث أن مصطلح الديمقراطية مشتق من الكلمة اليونانية *kratos* وتعني الشعب و *demos* والتي تعني الناس أو الشعب والمصطلح *demokratia* الحكم أو السلطة وقد ظهر هذا التعريف البسيط بداية من منتصف القرن الرابع قبل الميلاد للدلالة على الأنظمة السياسية المعروفة في المدن اليونانية.

أما المشاركة فهي من الفعل شارك يشارك مشاركة والذي يدل على وجود نوع من التواصل بين طرفين أو أكثر نظرا لميزات ترابطية تجمع بينهما، ويعبر فعل المشاركة في فلسفة اللغة على الإيجابية وتبادل المنفعة في نظام العلاقات ومنه تشتق كلمة شركة وشراكة.

وقبل ضبط وتحديد مفهوم الديمقراطية التشاركية سيحاول الباحث استعراض ديناميكية التقدم والتطور المستمر والتكيف مع التحولات المختلفة وهو ما يفسر تعدد التعاريف التي وضعها الباحثون والمفكرون في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فتكون أولى الملاحظات أن المفهوم العام للديمقراطية عرف تعديلات تاريخية في مناطق عديدة، لكن الأغلبية اتفقت على أن التطور الحاصل الذي صاحب مفهوم الديمقراطية يقسم إلى حقتين هما:

أ- الحقبة الكلاسيكية: التي تمتد من النشأة الأثينية إلى غاية الثورة الفرنسية والتي تمحورت فلسفة الديمقراطية فيها حول حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه فالسلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية منبثقة من الشعب وتحكم أيضا باسم الشعب واصطلح على هذا المفهوم بالديمقراطية المباشرة direct democracy. (الاشقر، 2017)

وخلاصة هذه الحقبة هو التركيز على الممارسة السياسية من طرف الشعب بطريقة مباشرة أمام سيطرة السلطات الإقطاعية والدينية والملكية في ذلك الوقت .

ب - الحقبة الحديثة: والتي تمتد من الثورة الفرنسية إلى غاية يومنا هذا وتركز الاهتمام فيها على الديمقراطية غير المباشرة حيث تميزت بوجود مدرستين أساسيتين الأولى راديكالية اهتمت بالبعد التمثيلي في العمل الديمقراطي والثانية ليبرالية اهتمت بالحرية في الفعل الديمقراطي وعدم تدخل السلطة في دائرة المصالح الخاصة التي تبقى أمرا خاصا ومشاركيا بين الأفراد بعيدا عن السلطة. (الجريبي، 2015، ص 6)

وخلاصة هذه الحقبة هو التركيز على عملية الممارسة السياسية من طرف ممثلي الشعب من اجل مصالحه الخاصة المشتركة أمام سلطة الدولة ومؤسساتها.

ومن منطلق تطور الديمقراطية من حيث المفهوم وكذا الممارسة فانه يمكن ملاحظة تعدد الآراء بخصوص مفهوم الديمقراطية التشاركية فهناك من يعرفها ويربطها بالممارسة السياسية و توسيعها لتشمل فواعل جديدة غير رسمية لإرساء أسس الحكم الراشد وتجاوز أزمات الديمقراطية التمثيلية. وهناك من المفكرين من يربطها بمسألة التنمية، بالإضافة إلى جدل آخر بخصوص كفاءات واليات تجسيد الديمقراطية التشاركية والمستويات المطلوبة ما بين المؤسسات المحلية على شاكلة الجماعات المحلية وبين المؤسسات على مستوى القمة المسؤولة عن القرارات الوطنية والسياسات العامة.

تعرف الباحثة بورجوس فينيا diana burgas vigna الديمقراطية التشاركية بأنها مرادفة لمفهوم الحكم الذاتي مع التركيز على جانبين رئيسيين وهما جانب سياسي متعلق باهتمام المواطن بشؤونه السياسية وجانب اقتصادي متمثل في التفكير الجماعي لكيفية تنفيذ وتحقيق أفضل تنمية اقتصادية ضمن صيغة حكم مركزة على ثلاث أطراف وهي الحكومة والمجتمع والقطاع الخاص.

أما الباحث الأمين شريط في مقال له في مجلة الوسيط يعرف الديمقراطية التشاركية بأنها توسع ممارسة السلطة إلى المواطنين بإقحامهم وإشراكهم في الحوار والنقاش العمومي واتخاذ القرارات السياسية المنبثقة من ذلك النقاش.

أطلق المفكران dieter fuchs و thomas zittle عليها مصطلح الهندسة التشاركية وربطها بالإصلاح المؤسسي للديمقراطية التقليدية عن طريق إشراك فاعلين آخرين للخروج من أي أزمات محتملة حول المشاركة السياسية. (fuchs & zittle, 2007,p8)

وتدور فكرة الهندسة التشاركية حول معادلة تتلخص في انه كلما كان عددا المشاركين في العملية السياسية اكبر كانت المسؤولية مشتركة واحتمال حدوث المشاكل اقل.

كما يعرفها المفكران Peter bachrach و Aryeh botwinick بأنها الية تهدف الى ديمقطة المؤسسات سواء كانت مؤسسات محلية او مركزية وتحويلها الى نقطة ضغط واعادة توزيع السلطة بشكل عادل. (bachrach & aryah,1992,p11)

ويكenna القول ان مفهوم الديمقراطية التشاركية عند الكاتبين يرتبط بفكرة السلطة وتوزيع القوة داخل المؤسسات وكلما سمح بمشاركة افراد من خارج الدائرة الرسمية كان توزيع القوة والسلطة اكثر عدلا.

وكتعريف إجرائي فان الديمقراطية التشاركية هي نموذج جديد ومتقدم للمشاركة السياسية من طرف الأفراد والمواطنين على المستوى الوطني والمحلي في رسم ،صنع وتوجيه السياسة لتحقيق التنمية في إطار شراكة بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية. (زاوي، 2016، ص 16)

ومثلما تطور مفهوم الديمقراطية فان مفهوم المشاركة participation تطور هو الآخر إلى التشاركية participatory لتكون العملية التشاركية مرحلة نضج جديدة لمفهوم المشاركة بعد أزمة الديمقراطية التمثيلية المرتبطة بالفساد وعدم الثقة ، لأن التشاركية تركز على العمل الأفقي عوض العمل العمودي ونتيجة للعمل المشترك بين المجتمع المدني الممثل للأفراد والمؤسسات السياسية تنتج عنه شراكة غير رسمية بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومة الممثلة للسلطة.

يرجع الباحثون تداول مفهوم الديمقراطية التشاركية إلى أواخر ستينيات القرن الماضي تزامنا مع تطور المجالس المحلية للبلديات في فرنسا لتلك الفترة وظهور فكرة التشاور المحلي local consultation بالمقابل ظهر مفهوم مشابه في الولايات المتحدة الأمريكية كانت تنادي به الحركات الراديكالية من خلال معارضة القرارات الحكومية مثل معارضة الطلبة للحرب الفيتنامية والمدافعين عن الحقوق المدنية والحركات الاجتماعية الحضرية. (برايح، 2012، ص3)

ويمكننا هنا ملاحظة ارتباط ظاهرة معارضة السلطة وقراراتها وكذا وجود نوعين مختلفين من المصالح الوطنية والمصالح المحلية بفكرة الديمقراطية التشاركية والفواعل غير الرسمية.

انطلاقا من هذه الأحداث كانت الفكرة مبنية على فرضية أن الديمقراطية التشاركية هي السماح للمواطنين بالمشاركة في صنع القرار الجماعي المتعلق بالمسائل التي تؤثر على حياتهم وتطورت

الفكرة أكثر مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات بازدياد مطالب المنتديات الاجتماعية العالمية بتطبيق الفكرة وظهور أفكار جديدة مثل الميزانية التشاركية في البرازيل، بالإضافة إلى تبني المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية لهذه الفكرة وعلى رأسها البنك الدولي وكذلك مؤتمر الاتحاد الأوروبي حول الديمقراطية التشاركية المنعقد بالعاصمة البلجيكية بتاريخ 08 و 09 مارس 2004 الذي خلص إلى أن الديمقراطية في أوروبا في أزمة وأن الديمقراطية التشاركية هي واحدة من الحلول الجذرية لها.

وقد سبق هذا المؤتمر إقرار تجسيد مبادئ الديمقراطية التشاركية في فرنسا من خلال إصدار قانون 27 فبراير 2002 المتعلق بديمقراطية القرب الذي اشترط في فصله الأول من الباب المتعلق بمشاركة السكان في الشؤون المحلية إحداث مجالس الأحياء بالمدن التي يتجاوز ساكنها 80000 نسمة. (سويلم، 2012، ص 17)

وتبدو التجربة الفرنسية في تبني الديمقراطية التشاركية أكثر تركيزاً على فكرة الجوارية بالإضافة إلى إلزام المؤسسات التقليدية للدولة وخاصة المحلية منها على إشراك الفاعلين غير الرسميين من خلال إصدار القوانين والمراسيم التنظيمية.

وكملخص عام فإن كثيراً من المفكرين وحتى السياسيين يصنفون ويعتبرون الديمقراطية التشاركية كآلية من آليات الإصلاحات السياسية في مواجهة الخلل والمشاكل التي أقرتها الديمقراطية الكلاسيكية (التمثيلية) في احتواء وتفعيل دور الفواعل الجديدة في المجتمع وإشراكها في الحكم وعملية صنع القرار وممارسة الحقوق بشكل مباشر وبصفة دورية وليس بمناسبة المواعيد الانتخابية والمناسبات السياسية الطرفية .

والملاحظ مما سبق أن أهم عامل لنشأة وتطور فكرة الديمقراطية التشاركية هو الانتقادات التي عرفت الديمقراطية التمثيلية من طرف المفكرين أمثال دوفرجي وروبرت دال وصمويل هنتغنتون الذين نادوا بضرورة إدخال تعديلات على الديمقراطية التمثيلية لتستوعب مشاكل الديمقراطية التمثيلية. (الراجعي، 2012)

وحتى نتمكن من تعميق الفهم والربط بين الديمقراطية التشاركية ومسألة التنمية والحكم الراشد خاصة على مستوى الجماعات المحلية سنحاول المقارنة بين أسس ومبادئ الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التمثيلية التي عرفت بأزمة الديمقراطية التمثيلية وأدت إلى طرح مقارنة الديمقراطية التشاركية في ظل الجدل بخصوص كيفية تجسيد هذه الديمقراطية و توزيع الأدوار بين الممثلين التقليديين والفواعل الجديدة، ثم تناول مؤشرات الديمقراطية التشاركية ونقاط التقائها مع مبادئ وأسس الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المطلوبة.

## 2- الديمقراطية التمثيلية والتشاركية: مقارنة بين الأسس والمبادئ.

قبل البدء في المقارنة بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية لا بأس أن نذكر بما يعرف بأزمة النظام التمثيلي والذي جعلته عرضة للانتقادات المتكررة، فالممارسة الفعلية للنظام التمثيلي أدت إلى

طرح التساؤل حول الحدود الوظيفية للديمقراطية التمثيلية وقدرات المؤسسات التقليدية على مواجهة التحديات التي تطرحها التحولات الجذرية في المجتمعات المعاصرة، وتلخصت مظاهر أزمة الديمقراطية التمثيلية في ثلاث مشكلات رئيسية وهي: مشكلة المشاركة الديمقراطية، مشكلة المداولات العامة، مشكلة السلطة السياسية.

فالممارسة الواقعية بينت أن الديمقراطية التمثيلية غير كافية بشكل دقيق للتعبير عن الإرادة العامة، وذلك لعدة عوامل أهمها عدم إتاحة الفرصة لكل الفاعلين من جهة واعتمادها على العملية الانتخابية التي تكون نتائجها أن الممثل المنتخب لن يكون الأفضل والأحسن بالضرورة. (عبد الكريم و عبد العزيز، 2020)

وتتلخص أزمة الديمقراطية التمثيلية فيما بعد العملية الانتخابية وممارسات الممثل المنتخب الذي يكتسب الشرعية لعهد انتخابية محددة بموجب القانون مع اختصاصات وصلاحيات منفردة وعملية رقابية ومحاسبية غير انية قد تؤدي الى انحرافات او طغيان المصالح الشخصية على حساب المصالح العامة بالاضافة الى اشكالية تحديد الاولويات .

سيحاول الباحث المقارنة بين الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التمثيلية والتفصيل أكثر من خلال عناصر المقارنة التالية:

أ- عملية الاختيار: تركز الديمقراطية التمثيلية على اختيار المنتخبين لممثلهم عن طريق العملية الانتخابية المباشرة في حين أن الديمقراطية التشاركية لا تركز على العملية الانتخابية إنما تتيح الفرصة لفواعل غير رسمية للمشاركة في الحكم وصناعة القرار من أفراد ومجتمع مدني وقطاع خاص .

ب- مبدأ التجسيد: تركز الديمقراطية التمثيلية على تجسيد مبدأ سيادة المواطن في اختيار الممثل الشرعي، بينما تبني الديمقراطية التشاركية على مبدأ المشاركة الجماعية وعدم الانفراد في التسيير.

ت- اختصاص صنع القرار: تركز الديمقراطية التمثيلية على عملية صنع قرار من اختصاص المؤسسات بعد العملية الانتخابية بينما تركز الديمقراطية التشاركية على عملية صنع قرار جماعي بمشاركة جميع الفواعل الرسمية وغير الرسمية.

ث- الفواعل: تعتمد الديمقراطية التشاركية على الخبراء والتقنيين في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بينما تركز الديمقراطية التشاركية على مشاركين من المجتمع المدني، الأفراد، قطاع خاص اي شبكة فواعل حسب المسؤوليات.

ج- صنع القرار: في النظام التمثيلي عملية صنع القرار تتم عادة مرة واحدة ولا تكون قابلة للمراجعة الفورية وتتم عن طريق الانتخاب أو التداول بالأغلبية بينما تكون عملية صنع القرار في النموذج التشاركي مبنية على عملية تفاوضية مستمرة مع احتمالية إعادة التشكيل والصياغة وترابط سلسلة القرارات السابقة واللاحقة.

ح- الرقابة والمساءلة: تكون عملية الرقابة في النموذج التمثيلي من اختصاص مؤسسات الدولة وطبقا لأحكام قانونية وتمر عبر مراحل عديدة بينما تكون الرقابة آنية من طرف الفواعل غير الرسمية المشاركة في عملية صنع القرار وبالتالي تتم عملية المساءلة والمحاسبة خلال العملية التفاوضية أو بعدها.

خ- الشفافية والفساد: تكون عملية الشفافية ومؤشرات الفساد على الغالب مرتفعة في النموذج التمثيلي بسبب مساحة الحرية والصلاحيات الممنوحة للممثلين المنتخبين وضعف إجراءات الرقابة والمحاسبة أو بطء إجراءاتها وهو ما يتيح الفرصة للممثل المنتخب للانفراد بعملية صنع القرار والانحراف نحو تحقيق المصالح الشخصية أو الحزبية الضيقة، بينما تلعب الفواعل غير الرسمية المشاركة في عملية صنع القرار في النموذج الاشتراكي دور مراقب ومحاسب ووجه إعلامي يساهم في الشفافية ومكافحة الفساد.

د- المظاهر والأساليب: إذا كانت العملية الانتخابية المتمثلة في الترشح بشروط محددة بموجب القانون، ثم القيام بحملات انتخابية وعرض برامج تلها عملية الاقتراع المباشر للفوز بعهدة محددة قانونا والقيام باختصاصات ومهام محددة هي الأخرى بنصوص قانونية وتنظيمية أهمها نظام المداولات، أهم مظاهر وأساليب الديمقراطية التمثيلية فإن نموذج الديمقراطية التشاركية يختلف من حيث المظاهر والأساليب التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

✓ الاعتراض الشعبي: يتمثل في أن الدستور ينص على إمكانية الاعتراض لعدد من المواطنين خلال مدة محددة على قانون أو قرار للحكومة أو من أجل تعديل دستوري، ويكون من نتائجه إيقاف العمل بهذا القانون أو القرار أو تعديله مؤقتا إلى حين عرضه على الاستفتاء لمعرفة رأي الشعب فيه.

✓ المبادرة التشريعية: تتمثل في أن الدستور يتيح للشعب إمكانية اتخاذ المبادرة لاقتراح التعديلات الدستورية أو القوانين التشريعية وفق شروط وضوابط محددة ويمكن أن يكون الاقتراح مجرد فكرة تصوغه السلطة المختصة صياغة دقيقة، أو يتم كتابته وصياغته من طرف الشعب. (التيجاني، 2019، ص6)

و يبقى هذا الأسلوب مشروطا في بعض الأحيان بعدد معين من الأمضاءات وربما يمكن ان يكون محل مطلب شعبي في دول لا تنص دساتيرها على هذه الامكانية يعني ان هذا الأسلوب ليس حكرا على النموذج التمثيلي.

✓ أسلوب الميزانية التشاركية: صاحب هذه المبادرة كان حزب العمال الديمقراطي البرازيلي في برنامجه الانتخابي وجسده فعليا في الميدان عندما فاز بتسيير بلدية بورتواليجري خلال سنوات 1989- 2004 ويتلخص الأسلوب في اشراك المواطنين في ترتيب القطاعات وتوزيع الأغلفة المالية في اطار الميزانية المحلية تماشيا مع رؤية المواطن وأولوياته وليس حسب قرار المسؤولين.

✓ ونظرا لنتائج الأسلوب فقد تبنته بداية من سنة 2000 عدد من الدول في قارة أوروبا مثل البرتغال- هولندا- اسبانيا- فنلندا- بريطانيا- بولندا.

✓ أسلوب لجنة المواطنين: أسلوب مغاير للأسلوب السابق، عرفته دول مثل ألمانيا بداية من سنة 1975 واسبانيا بداية من سنة 1992 ويتمثل هذا الأسلوب في القيام بتشكيل لجنة تضم 52 شخصا يتم اختيارهم عن طريق القرعة ويوفر لهم جميع الامكانيات من أجل صياغة توصيات في مجال السياسة العامة المحلية.

✓ أسلوب التسيير التداولي: ملخص الأسلوب اختيار عينة من المواطنين بشكل عشوائي ثم يتم دعوتهم للاجتماع في قاعة وتوضع تحت تصرفهم كل المعطيات والمعلومات ذات الصلة بقضية محلية معينة ثم القيام بسبر لآرائهم حول القرار المناسب وتعتمد هذا الأسلوب دول مثل الدنمارك واستراليا. (جاني، 2017، ص 141)

والملاحظ لهذا الأسلوب انه يطرح اشكالية الجهة التي تختار عينة المواطنين ومن هي فئة المواطنين المختارة.

جدول مقارنة الديمقراطية التمثيلية مع الديمقراطية التشاركية(\*)<sup>1</sup>

| المؤشر         | الديمقراطية الكلاسيكية                            | الديمقراطية التشاركية                         |
|----------------|---------------------------------------------------|-----------------------------------------------|
| الفاعل الأساسي | الممثل المنتخب                                    | ممثل منتخب، مجتمع مدني، قطاع خاص، أفراد       |
| المشاركة       | محصورة، خاصة وتقنية                               | موسعة، عامة متطورة إلى شراكة.                 |
| التواصل        | محدود ونادر                                       | دون حدود ومستمر                               |
| الفعالية       | غير واضحة المعالم من حيث الدقة، الأساليب والنتائج | واضحة المعالم من حيث الدقة، الأسلوب والنتائج. |
| الثقة          | مؤشر الثقة منخفض                                  | مؤشر الثقة مرتفع                              |
| الشفافية       | غياب الشفافية في التسيير.                         | شفافية التسيير.                               |
| الفساد         | ارتفاع مؤشرات الفساد                              | انخفاض مؤشرات الفساد بسبب المساءلة والمحاسبة. |

من خلال المقارنة السابقة يمكننا الآن فهم الجدول الدائر بخصوص أزمة الديمقراطية التمثيلية وضرورة الانتقال إلى النموذج التشاركي في الحكم الذي لا يلقي الإجماع عند جميع المفكرين فمثلا نجد المفكر Bernard Menin يدافع عن نموذج الديمقراطية التمثيلية وتجسيدها لأهم مبدأ وهو التمثيل الحقيقي عن طريق آلية الانتخابات والتي تشمل أربع خصائص مهمة وهي:

- تعيين الحكام أو الممثلين عن طريق العملية الانتخابية لفترات منظمة ومحددة .
- منح بعض الاستقلالية للممثلين المنتخبين عن إرادة الناخبين .
- استقلالية الإرادة السياسية للمحكومين بعيدا عن رقابة الحكام.
- القرارات العامة خاضعة لمبدأ المراقبة أو المحاكمة من خلال المناقشة أو المداولة .(عبد الكريم و عبد العزيز، 2020، ص225)

ويمكننا استخلاص ان الديمقراطية التشاركية طرحها البعض كبديل وطرحها البعض كتكملة للنموذج التمثيلي وليس الغاء له لان تمكين فواعل جديدة من المشاركة في صنع القرار دون المشاركة في تنفيذه و دون وضع حدود وظيفية وزمنية لتدخل تلك الوحدات وتحويلها الى أجهزة مراقبة ومحاسبة و تدخل دون وجود مسؤولية واضحة قد ينقلنا من أزمة الممثل المنتخب الى أزمة ممثل متدخل غير منتخب خاصة على مستوى الهيئات المحلية التي قد يجد فيها الممثل المنتخب نفسه تحت وصاية غير رسمية ربما تلغي اهمية وجدوى العملية الديمقراطية المبنية اساسا على الانتخاب المباشر.

(\*) جدول من إعداد الباحث.



يقول ريمون بودون ان الديمقراطية التشاركية تخلق أكثر من مصدر لصنع القرار وهو ما قد يؤدي الى وقوع الخلاف وصعوبة التوافق وصراع حول السلطة، مع طرح اشكالية اخرى حول اراء الفواعل غير الرسمية خلال عملية صنع القرار اذا كانت نابعة من اعتبارات موضوعية او اراء شخصية، بالاضافة الى امكانية تحول الفضاء الديمقراطي التشاركي الى حلبة صراع شعبي او سياسي بين الاقلية وممثل منتخب عن الاغلبية. (عقبوني، 2016، ص 87)

ورغم الجدل القائم بخصوص النموذج التشاركي وسلبياته لكن يبدو ان بعض مظاهره اكثر ملائمة ومناسبة من خلال التجربة على شاكلة الميزانية التشاركية كفكرة لاقت الاستحسان لدى بلدان عديدة رغم اختلاف الانظمة السياسية فيها.

بعد مقارنة نموذجي الديمقراطية التشاركية والتمثيلية سنحاول الكشف عن العلاقة بين إرساء قواعد الحكم الراشد، التنمية ونموذج الديمقراطية التشاركية كآلية أو وسيلة لتحقيق كل من التنمية والحكم الراشد في الوقت نفسه وذلك من خلال الربط بين مؤشرات الديمقراطية التشاركية و مواضيع الحكم الراشد و مبادئ التنمية المحلية .

### 3- الديمقراطية التشاركية ، الحكم الراشد والتنمية المحلية.

تلتقي وتترابط كل من الديمقراطية التشاركية والحكم الراشد والتنمية المحلية في نقاط معينة أهمها مسألة المشاركة أو الاهتمام المشترك ، وقبل تناول هذه النقاط نذكر بشكل موجز تعريف لكل من التنمية المحلية والحكم الراشد حسب هيئة الأمم المتحدة والتي تعرف التنمية المحلية بأنها العملية التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة أفضل. في حين يعرف الحكم الراشد بأنه كل عمليات الحكم والمؤسسات والممارسات التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك وتنظيمها.

أ- المشاركة والشفافية: تمثل المشاركة مكانة بارزة كمؤشر للديمقراطية التشاركية والتي تترجم من خلال مشاركة ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص في رسم وصنع وتوجيه السياسة العامة وهو ما يخلق نوعا من الشراكة غير الرسمية بين القطاعات الثلاث وهي الدولة ، القطاع الخاص والمجتمع المدني وتعتبر المشاركة مسارا متقدما للشراكة. وتمثل المشاركة خاصية أساسية للحكم الراشد كما ترتبط مسألة التنمية بإدارة الحكم القائمة على المشاركة من جميع الفواعل.

ب- الشفافية والمساءلة: لا تقتصر الديمقراطية التشاركية على المشاركة في توجيه السياسة العامة وحدها إنما تمتد لإضفاء نوع من الشفافية والمساءلة للممثلين المنتخبين عندما يتم رسم السياسات العامة المحلية واتخاذ القرارات أمام الجميع وبمشاركة الجميع مع تحميل الجهات الرسمية على الخصوص المسؤولية في حالات الانحراف أو الفساد أو الإخفاق. وتمثل هذه العناصر خاصية وموضوعا لكل من التنمية والحكم الراشد.

ت- المساواة وسيادة القانون: انطلاقا من كون الديمقراطية ثقافة وممارسة فإنها مرتبطة من البداية بحقوق الإنسان وعلى رأسها المساواة بين جميع الفواعل سواء أحزاب أو سياسيين أو

جميعيات دون تمييز أو إقصاء وكذا الاحتكام للقانون والدستور كمرجعية وحيدة. وهو ما تهدف إليه المقاربة المتعلقة بالحكم الراشد أو المقاربات التنموية.

ث- **الفعالية والتمكين:** مؤشرين آخرين مرتبطان بقدرة الفواعل الممثلة في الدولة والمجتمع المدني القطاع الخاص على طرح الأهداف وإبداء الآراء الموضوعية ويهدف التمكين إلى إتاحة الفرصة أمام الجميع للمشاركة والعمل على تحسين الأداء وهما موضوعان مرتبطان بالتنمية والحكم الراشد. (جاني، 2017، ص 142)

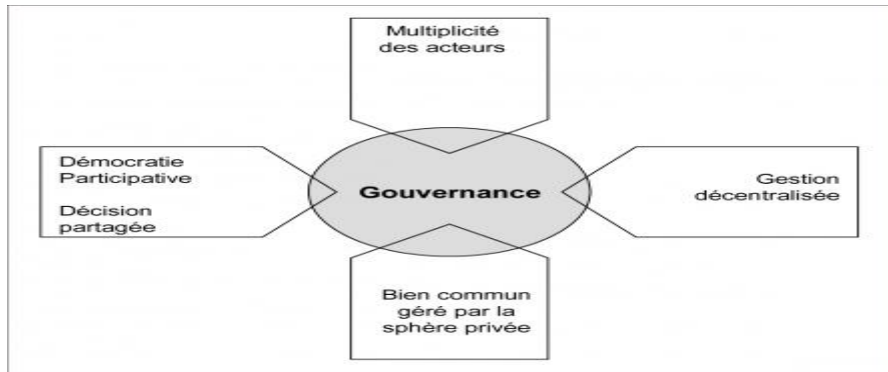
ونستخلص أن الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية والحكم الراشد تتقاطع وتلتقي في أهم النقاط وهي التشارك والقضايا المشتركة وتمكين الفواعل غير الرسمية للعمل مع الفواعل الرسمية ويمثل هذا الرسم البياني نقاط التقاطع والترابط.

الشكل رقم 1: عناصر الحوكمة



Source: <https://bit.ly/40YQwZN>

الشكل رقم 2: مكونات مقاربة الحوكمة



Source : <https://bit.ly/3RMfpUH>

كان للتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعولمة أثرا بالغاً وسبباً قوياً في التوجه العالمي الجديد نحو الديمقراطية التشاركية، ولم تستثن المنطقة العربية خصوصاً بعد أحداث ما يعرف بالربيع العربي أين عرفت دول مثل مصر وتونس والمغرب والجزائر إصلاحات سياسية وقانونية تبنت الأفكار المتعلقة بالديمقراطية التشاركية. (زاوي، 2016، ص 6)

فيما يخص الدول العربية التي ميزتها أحداث سنة 2011 وحزمة الإصلاحات السياسية فإن الجزائر ورغم التعديلات التي طرأت على بعض القوانين المتعلقة بالبلدية والولاية والجمعيات والتي تحدثت عن بعض مظاهر الديمقراطية التشاركية فإن سنة 2016 والتعديلات الدستورية التي ستناولها.

وعلى الرغم من شيوع استعمال مفهوم الديمقراطية التشاركية على مستوى الخطاب الرسمي في الجزائر، لا سيما على المستويات المحلية والإقليمية المرتبطة بالمجالس المحلية المنتخبة في البلديات والولايات لكن يبقى هناك غموض واختلاف في تحديد التدابير والطرق الكفيلة باعتماد هذه الآلية لتفعيل دور الجماعات المحلية، عن طريق إشراك فواعل غير رسمية على رأسها المجتمع المدني في تسيير الشأن العام المحلي وتحقيق المصالح المباشرة للأفراد.

4- الديمقراطية التشاركية في الجزائر من خلال منظومة النصوص القانونية والتطبيقية، والآليات

#### الميدانية

مثلها مثل باقي الدول حاولت الجزائر الانتقال من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، وتميزت التجربة الجزائرية بتجسيد مبدأ التشاركية على مستوى المجالس المنتخبة المسيرة للجماعات المحلية وقد حاول المشرع الجزائري إيجاد بعض الآليات وإصدار قوانين ومراسيم تنظيمية مكيفة مع التوجه الجديد لتبني الديمقراطية التشاركية. والمتتبع لمسار الديمقراطية التشاركية في الجزائر يلاحظ أن أهم إطار قانوني لفكرة التشاركية برزت خلال الميثاق الوطني للمناقشة الشعبية والإثراء سنة 1976 وكان الهدف من إشراك المواطنين في الميثاق الوطني لـ 1976 الذي يعد تكملة لميثاق طرابلس والجزائر منح الفرصة للمواطنين على اختلاف مشاربهم السياسية في وضع تصور لمشروع مجتمع يساهم في دفع عملية التنمية الوطنية بشكل سريع في كل القطاعات ويمهد لإقامة المؤسسات الدستورية ويقضي على مخلفات الاستعمار.

قد كان لمختلف التيارات السياسية الموجودة في تلك الفترة سواء المنضوية تحت لواء حزب جبهة التحرير الوطني -الحزب الوحيد والحاكم آنذاك- أو تلك التي تنشط في السرية دوراً هاماً في بعث تنافس الأفكار فيما يتعلق بشأن مشروع المجتمع الذي يجب تجسيده، وأتيحت الفرصة يومها لكل مكونات المجتمع الجزائري من تيارات سياسية يمنية ويسارية وحتى الحركة البربرية شاركت في تلك المناقشات وأبدت رأيها فيما يتعلق بالوضع السياسي والاقتصادي في تلك الفترة وشكل الدولة العصرية الواجب تجسيدها في الجزائر. (غيثاوي، 2012، ص 37)

والملاحظ لهذه المبادرات أنها لم ترق إلى مستوى تجربة ممارساتية وتم اعتبارها في أغلب الأحيان كمشاورات واقتراحات غير ملزمة بالتنفيذ.

ومن أجل فهم أكثر لمسار الديمقراطية التشاركية في الجزائر يمكن تمييز مرحلتين فاصلتين نتناول خلالهما المرجعية القانونية الممثلة في قوانين البلدية والولاية والدستور الجزائري خاصة لسنة 2016، وتمتد المرحلة الأولى من 1989 إلى بداية سنة 2016 تميزت أهم الأحداث في تبني نظام التعددية السياسية ثم صدور نصوص تنظيمية تشير إلى الديمقراطية التمثيلية أكثر منها إلى التشاركية مثل قوانين البلدية والولاية مع إتاحة هامش ضئيل من مشاركة المواطنين في المداولات. في حين امتدت الفترة الثانية من صدور التعديل الدستوري لسنة 2016 إلى الدستور الجديد لسنة 2020 حيث تضمن النصوص التنظيمية التي تتيح التجسيد الميداني للديمقراطية التشاركية. والملاحظ هو اهتمام وتركيز المشرع على أقوى وأسمى قانون وهو الدستور لكونه الوثيقة الرئيسية في تحديد طبيعة النظام وشكل الحكم وكيفية الوصول إليه بالإضافة إلى العلاقة بين السلطات. (عقبوني، 2016، ص46)

أ- مفهوم الدستور ومحتوياته: إذا كان الأفراد بحاجة إلى قواعد قانونية تنظم العلاقات فيما بينهم فالحال نفسه للدولة فهي بحاجة إلى قواعد قانونية تنظم شؤونها وعلاقاتها، ويتم تحديد مفهوم الدستور بصفة عامة وفق معيار شكلي بأنه الوثيقة الدستورية التي تتضمن الأحكام والقواعد التي تبين شكل الحكم ونظامه القانوني، أو وفق معيار مادي أو موضوعي بأنه مجموعة القواعد التي تنظم شكل الدولة ونظام الحكم فيها وطبيعة العلاقة بين السلطات واختصاصاتها وكذلك القواعد التي تبين حقوق الأفراد وحرياتهم وضماناتها، وتصنف الدساتير من حيث تدوينها إلى مكتوبة وغير مكتوبة ومن حيث طريقة تعديلها إلى جامدة ومرنة.

ولما كان الدستور هو الوثيقة الأساسية لمجموعة الأحكام والقواعد التي تشكل نظام الدولة فإنه يتضمن طرق وكيفية الوصول إلى السلطة والتداول عليها انطلاقاً من شكل الحكم وتوزيع السلطات داخل الدولة وشروط شغل المناصب القيادية ومدة العهدة وأهم الاختصاصات والصلاحيات والإجراءات التنظيمية الخاصة بتنظيم العمليات الانتخابية وتحديد العلاقة بين مختلف السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ويمكن من خلال الدساتير تحديد الأيديولوجيا السياسية والاقتصادية للدولة مثلما هو الحال مع الجزائر التي تبنت نظام الحزب الواحد والنموذج الاشتراكي ثم تحولت إلى نظام التعددية السياسية والنموذج الليبرالي المبني على الحرية الاقتصادية وقوانين السوق.

وتبقى النقطة المهمة في بحثنا هو كيفية تنظيم شكل الدولة والوصول إلى السلطة وممارستها والتداول عليها وهو ما يعني قواعد اللعبة الديمقراطية وأهم الفاعلين فيها سواء المستوى المركزي أو مستوى الجماعات المحلية، لذا نجد أن الدساتير الجزائرية بداية من دستور 1963 ثم دستور 1979 خلال تبني النموذج الاشتراكي ثم دساتير 1989 والنموذج الليبرالي ودستور 1996 ركزت على مسألة الانتخابات لمناصب رئيس الجمهورية، رؤساء المجالس الشعبية البلدية، رؤساء المجالس الشعبية الولائية وصلاحيات كل مسؤول ومهام مؤسسات دستورية والتي من خلالها يمكننا تحليل تطور المنظومة القانونية والتشريعية حول النموذج الديمقراطي المفضل للسلطة والغاية من دستوره أن كان لدوافع أزمة الشرعية أو للتنمية المحلية والأسباب التي أدت إلى عدم تجسيده ميدانياً.

ب- دستور 2016: حاول المشرع من خلال دستور 2016 تشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية وتوسيع المشاركة السياسية وعملية التشاور إلى هيئات جديدة تعمل إلى جنب السلطة

التنفيذية على شاكلة المجلس الاسلامي الاعلى، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مجلس وطني لحقوق الانسان، مجلس أعلى للشباب، مجلس وطني للبحث العلمي والتكنولوجي، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد. (هشام و عبد العزيز، ص 228)

ورغم كون بعض الهيئات سابقة الوجود قبل دستور 2016 الا ان هذا الاخير قام بالتكريس الدستوري لمهامها وصلاحياتها سواء للمؤسسات الاستشارية السابقة او التي تم استحداثها لأول مرة على شاكلة هيئة الوقاية ومكافحة الفساد او المجلس الوطني للبحث العلمي لكن سرعان ما تم طرح اشكال اخر بخصوص استقلالية هذه الهيئات وكيفية تعيين اعضائها والزامية تقاريرها ويعتبر النزاع بين الحكومة والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2005 حول تقارير المجلس المنتقدة لعمل الحكومة والتي ادت الى استقالة رئيس المجلس بعد رفض الحكومة لتلك التقارير وتذكير المجلس انه هيئة استشارية لا اكثر.

اما فيما يخص تجسيد الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية فقد نصت المادة 15 منه على تشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية.

ت- دستور 2020: يعتبر المحطة الأهم والأبرز بالنسبة للقوانين الجديدة ، وقد تم إصدار الدستور الجديد بعد عرضه على الاستفتاء الشعبي بتاريخ: 2020/11/02 حيث صوت بنعم على الدستور الجديد ما نسبته 66.80 % والمصوتين بـ لا 33.20 % ، وقد كان طرح الدستور الجديد بعد أحداث الحراك الشعبي الذي اندلع بداية من سنة 2019. أما فيما يتعلق بتبني المقاربة التشاركية ضمن هذا الدستور فقد نصت المادة 10 ولأول مرة في الدستور الجديد على سهر الدولة من أجل تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية بالإضافة إلى الاحتفاظ ضمن المادة 19 أن المجالس المنتخبة تمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة. (بن يمينه، 2014، ص13)

والملاحظ خلال هذه المرحلة هو توجه الدولة نحو الديمقراطية التشاركية وتفعيل دور المجتمع المدني من خلال دسترة مشاركة المجتمع المدني وحتى القطاع الخاص في تسيير الشؤون العمومية ، ومن المتوقع إصدار قوانين خاصة تلزم المؤسسات والمجالس المنتخبة بإشراك المواطنين وممثلي المجتمع المدني في تسيير الشؤون العامة ، ويبدو على التجربة الجزائرية تركيزها على ثلاث آليات أساسية كمفاتيح لتجسيد الديمقراطية التشاركية وهي: المواطنة والعملية الانتخابية، المشاركة السياسية للمرأة، الجوارية.

✓ **المواطنة والعملية الانتخابية:** تشير مختلف مفاهيم الديمقراطية التشاركية إلى مصطلح المواطن أكثر منه إلى الفرد، كما تعتبر المواطنة في واحدة من مفاهيمها السياسية إلى مجموعة الحقوق التي تضمها الدولة ومجموعة الالتزامات المفروضة لمن يحمل جنسيتها بما يعني مشاركة المواطن وليس المقيم في أمور وطنه، ومن بين الحقوق والتي تستعملها السلطات في الجزائر في خطاباتها الرسمية كواجب هو الانتخاب لذا فان اهتمام المشرع من خلال المنظومة القانونية بالعملية الانتخابية كأساس لعملية المشاركة السياسية المتمثلة في الاقتراع السري العام والمباشر لرئيس الجمهورية، أعضاء المجلس الشعبي الوطني، رئيس وأعضاء المجالس الشعبية الولائية، رئيس وأعضاء المجالس الشعبية البلدية. كما انعكس اهتمام السلطة بالعملية الانتخابية في تصنيف القوانين المنظمة للعملية الانتخابية كقوانين عضوية مع الإشارة إلى حرص السلطات على اعتبار

المجالس المنتخبة لا سيما الولائية والبلدية كنمط للتسيير اللامركزي وفضاء لمشاركة المواطن في تسيير شؤونه ومصالحه المحلية.والخلاصة أن تجسيد الديمقراطية التشاركية مرتبط أساسا بالمؤسسات المنتخبة وبالعملية الانتخابية كقاعدة تتيح فيما بعد للمواطن وباقي الفواعل النشاط والتفاعل والمشاركة.

✓ المشاركة السياسية للمرأة: رغم عدم حرمان المرأة من حق الانتخاب والترشح منذ الاستقلال، إلا أن المقاربة التشاركية وفلسفتها القائمة على إتاحة الفرصة للفواعل غير الرسمية في تسيير الشأن العام وصنع القرار من جهة واعتبارها مراجعة للديمقراطية التمثيلية التقليدية من جهة أخرى والتي من بين الانتقادات الموجهة إليها على الأقل من الحركة النسوية هي سيطرة السياسي الرجل على المرأة السياسية، فإن من آليات تجسيد الديمقراطية التشاركية هو رفع نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي المجالس المنتخبة والذي تم إقراره من خلال التعديل الدستوري لسنة 2008 ضمن المادة 31 مكرر متعلقة بعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة وتوسيع حظوظ مشاركتها في المجلس المنتخبة والذي تلاه سنة 2012 صدور قانون عضوي تحت رقم 03-12 مؤرخ في 12 جانفي 2012 يحدد كيفية توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة والذي أطلق عليه إعلاميا نظام الكوطة حيث ألزم الأحزاب بضرورة ترشيح نسبة معينة من النساء ضمن القوائم الانتخابية كما تضمن تخصيص نسبة معينة من المقاعد للنساء وهو ما تم الحفاظ عليه في كل من دستور 2016 ودستور 2020 مع بعض التعديلات من خلال القانون العضوي للانتخابات لسنة 2021.

✓ الجوارية: ارتبطت المقاربة التشاركية بفكرة القرب أو الجوارية، ومن بين الآليات التي تبنتها السلطات في الجزائر هو فكرة الجوارية وتعديل المنظومة القانونية لعدد المؤسسات لتحمل تسمية الجوارية مثل المركبات الرياضية الجوارية، المؤسسات العمومية للصحة الجوارية، مراكز الشرطة الجوارية، مكاتب البريد الجوارية، الخلايا الجوارية للشؤون الاجتماعية، وإن كانت هذه المؤسسات ذات طابع خدماتي لصالح الساكنة فإن الفكرة قائمة على أن البلديات الممثلة بالمجلس الشعبي البلدي هي المؤسسة السياسية الأقرب للمشاركة الجوارية وكل مؤسسة جوارية هي فضاء للمشاركة والاستغلال.

و ما يمكن ملاحظته أن التجربة الجزائرية لتجسيد الديمقراطية التشاركية ثرية من حيث النصوص القانونية والتعديلات الدستورية ويبقى التساؤل المطروح هو الممارسة الفعلية أو مدى تطبيق تلك النصوص على أرض الواقع.

وحتى نتمكن من تقييم التجربة الجزائرية ومدى نجاعتها في تجسيد الديمقراطية التشاركية كآلية للتنمية سنحاول تحليل البيانات المتعلقة بمؤشرات الديمقراطية والتنمية ومدرجات الفساد.

وللتذكير فإن مؤشر الديمقراطية هو مؤشر وضعته وحدة الاستخبارات الاقتصادية EIU وهو عمل مستقل ضمن مجموعة الايكونوميست لتوفير الخدمات والاستشارات وتحليل بيانات الدول واعداد التقارير الشهرية والتنبؤ بالوضع الاقتصادي للدول خلال خمس سنوات، تستند وحدة الاستخبارات الاقتصادية في مؤشر الديمقراطية على 60 مؤشر مجمعين في خمس فئات مختلفة: العملية الانتخابية والتعددية والحريات المدنية وأداء الحكومة، والمشاركة السياسية والثقافة السياسية. وقُدِّم هذا المؤشر لأول مرة في عام 2006، كما صنعت له قوائم جديدة في الأعوام 2008 و2010 و2011.

أما مؤشر التنمية البشرية فإنه يهتم بقياس اثر السياسات العامة خاصة الاقتصادية في تحسين نوعية الحياة للأفراد.

الجزائر احتلت المرتبة 91 بمؤشر مقداره 0.748 ضمن قائمة الدول ذات التنمية العالية- في حين احتلت النرويج المرتبة الأولى بمؤشر 0.957 ضمن قائمة الدول ذات التنمية العالية جدا وجاءت النيجر في المرتبة الأخيرة 189 بمؤشر 0.394 ضمن قائمة الدول ذات التنمية المتدنية جدا.

في تقرير المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية لسنة 2021 تم تصنيف الجزائر ضمن الدول الاستبدادية التي تغلق فيها السلطة الحياة السياسية ومعدلات المشاركة السياسية منخفضة جدا. وضعت منظمة شفافية دولية الجزائر في المرتبة 117 دوليًا في مؤشر 2021، بعدما كانت في سنة 2020 تحتل المرتبة 104 دوليًا من أصل 180 دولة في العالم. ومنح التقرير السنوي للمنظمة غير الحكومية الدولية علامة 3.3 من 10 للجزائر في مؤشر مدركات الفساد في القطاع العام لسنة 2021، بتراجع قدره 0.3 نقطة عن السنة التي سبقتها.

ومن خلال المؤشرات السابقة نستنتج ان النصوص القانونية المرتبطة باليات الديمقراطية التشاركية ورغم تنوعها وتحسينها المستمر لم تتم ترجمتها على ارض الواقع او بالشكل المناسب لا سيما على مستوى الجماعات المحلية التي تبدو طبيعة مهامها وقربها من المواطن مكانا مثاليا لتجسيد النموذج الجديد للديمقراطية .

#### خاتمة:

إن تفعيل دور الجماعات المحلية وإشراك الفواعل غير الرسمية لا سيما المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص لا يتم عن طريق نصوص تنظيمية وقانونية تفتقر إلى إلزامية التنفيذ وتكتفي بالإطار العام دون وجود رغبة حقيقية من السلطة الحاكمة في تبني مقاربة تشاركية تتيح لعناصر غير رسمية رسم وتنفيذ السياسة العامة .

إن المقاربة التشاركية تلتقي وتتبنى معايير وعناصر مرتبطة أساسا بالتسيير العمومي الجديد المبني على المحاسبة والمساءلة والفعالية التي تتطلب بالإضافة إلى القاعدة القانونية النية الحقيقية في تخلي الدولة عن دورها التقليدي لا سيما فيما يرتبط بالجانب المالي للتسيير على مستوى الجماعات المحلية .

إن ربط تجسيد الديمقراطية التشاركية بنموذج تفرحه وتنفعه الدولة وتلزم فيه الجمعيات وممثلي المجتمع المدني باحترامه بغض النظر عن ملائمته أو ديمقراطيته لا يخرج عن دائرة استمرار الدولة في الهيمنة على مجريات اللعبة السياسية خاصة على المستوى المحلي بتحديد قواعد وهامش الحرية والحركة وحتى برامج التمويل والتكوين ضمن تصور السلطة وهو ما يقودنا إلى التساؤل عن جدوى تبني مقاربة تشاركية نابعة من تصور السلطة وليس تصور تشاركي .

إن نظرة السلطة لأهلية الفواعل غير الرسمية في المشاركة في الحكم أو ورسم وصنع السياسات أو حتى مراقبة كفاءات تنفيذ السياسات العمومية وصرف المال العام يبدو بعيد المنال على الأقل في الوقت الحالي حسب رؤية السلطة الحاكمة في الجزائر، فملخص التجربة الجزائرية لتجسيد الديمقراطية التشاركية تتلخص

في قيمتها ديمقراطيا لإرضاء رغبات المواطنين في المشاركة والتعبير والشعور بالرضا أكثر منها لتحقيق التنمية الاقتصادية ، مع سير السلطة في اتجاه تعزيزها على مستوى الجماعات المحلية عبر المجالس المنتخبة لتفعيل دور تلك الجماعات مع الاحتفاظ بسلطة الوصاية والتمويل من طرف الهيئات المركزية التي تبقى المبادرات فيها محتشمة ومنحصرة في مجالس استشارية أكثر منها هيئات ضاغطة ومشاركة فعليا في الحكم.

#### قائمة المراجع

bachrach, p., & aryah, b. (1992). *POWER AND EMPOWERMENT A RADICAL THEORY OF PARTICIPATORY DEMOCRACY*. LONDON-WASHINGTON: TREMPLE UNIVERSITY PRESSE.

fuches, d., & zittle, t. (2007). *participatory engineering and political participation*. london: routledge.

أحمد الجريب. (2015). *النظرية الديمقراطية*. وزارة الشؤون البرلمانية الأردنية. عمان: مطبوعات الدار الأردنية.  
رفيق زاوي. (2016). *الديمقراطية التشاركية، دراسة في جينالوجيا وتطور المفهوم*. جامعة الجلفة: مجلة البحوث السياسية.  
شايب بن يمين. (2014). *اشكالية البناء المؤسساتي للديمقراطية في الجزائر*. المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية.

عبد الحميد براج. (2012). *الديمقراطية التشاركية ومؤشرات الحكم الراشد*. مجلة القانون المجتمع والسلطة.  
عبد القادر غيثاوي. (2012). *الديمقراطية التشاركية بين النظرية والتطبيق في الجزائر*. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية.

عصام الدين الراجحي. (2012). *اراء*. تاريخ الاسترداد 18 05 2022، من [www.nawar.org](http://www.nawar.org);  
محمد سويلم. (2012). *الديمقراطية التشاركية بين النظرية والتطبيق في الجزائر*. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية.

مراد جاني. (2017). *الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين التشريع والممارسة*. المجلة الجزائرية للسياسة العامة.  
مصعب التيجاني. (2019). *الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية*. مجلة العلوم السياسية والقانون.  
ميريام الاشقر. (2017). *ENCYCLOPEDIA*. تاريخ الاسترداد 18 05 2022، من [WWW.POLITICAENCYCLOPEDIA.ORG](http://WWW.POLITICAENCYCLOPEDIA.ORG)

ميلود عقبوني. (2016). *الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية في الجزائر*. مجلة القانون.  
هشام عبد الكريم، و خيرة عبد العزيز. (2020). *البعد المحلي ومقتضيات تبني النموذج التشاركي للحكم*. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية.